الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/7
22 July 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الدورة السادسة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
بيروت، ٦-٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩

موجز

عقدت اللّجنة الفنّيّة المعنيّة بتحرير التّجارة الخارجيّة والعولمة الاقتصادية وتمويل التّنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها السّادسة في بيروت يومي ٦ و٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩. وقد نظرت اللّجنة في البنود المدرجة على جدول أعمالها وهي كما يلي: (أ) مناقشة واعتماد إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا؛ (ب) عرض ما تم تنفيذه في مجال تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة الخامسة للجنة؛ (ج) التقدم المحرز في مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا؛ (د) تمويل التنمية: التقدم المحرز في تطبيق توافق آراء مونتيري؛ (هـ) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية؛ (و) موعد الدورة السابعة للجنة ومكان انعقادها؛ (ز) ما يستجد من أعمال؛ (ح) اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة.

ويتضمن هذا التقرير مجموعة التوصيات التي خرجت بها اللّجنة بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها السادسة.....	٣-٥	٣
ألف- التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا.....	٣	٣
باء- التوصيات الموجهة إلى الحكومات	٤	٦
جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا	٥	٦
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	٦-٢٣	٧
ألف- إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا ..	٦-٧	٧
باء- عرض ما تم تنفيذه في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة الخامسة للجنة	٨-١٢	٨
جيم- التقدم المحرز في مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا.....	١٣-١٦	٨
دال- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تطبيق توافق آراء مونتيري.....	١٧-٢٠	٩
هاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، وتمويل التنمية	٢١	١٠
واو- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة للجنة.....	٢٢	١٠
زاي-ما يستجد من أعمال	٢٣	١٠
ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها السادسة....	٢٤	١٠
رابعاً- تنظيم أعمال الدورة.....	٢٥-٣٥	١٠
ألف- المكان وموعد الانعقاد.....	٢٥	١٠
باء- الافتتاح	٢٦-٣٠	١١
جيم- الحضور	٣١	١٢
دال- انتخاب أعضاء المكتب	٣٢	١٢
هاء- جدول الأعمال	٣٣-٣٤	١٢
واو- الوثائق	٣٥	١٣

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين ١٤

المرفق الثاني- قائمة الوثائق..... ١٦

مقدمة

١- عقدت اللّجنة الفنّيّة المعنيّة بتحرير التّجارة الخارجيّة والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها السّادسة عملاً بقرار اللّجنة الاقتصادية والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) رقم ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، بشأن إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الخامسة التي عقدت في بيروت من ٢٤ ولغاية ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، والتي أقرّتها الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين التي عقدت في صنعاء في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢- ويستعرض هذا التقرير أبرز المناقشات التي أثيرت حول كل بند من بنود جدول الأعمال، وقد اعتمدته اللجنة في دورتها السادسة التي عقدت يومي ٦ و٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها السادسة

ألف- التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا

٣- ناقش المجتمعون مسألة التصدي للأزمة المالية العالمية، واتفقوا على ما يلي:

(أ) اعتماد إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا الصادر في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ بعد إدخال التعديلات المتفق عليها، والواردة في الإعلان المعدل أدناه؛

(ب) رفع إعلان دمشق المعدل إلى الدورة الوزارية السادسة والعشرين للإسكوا لأخذ العلم به وتأييده؛

(ج) الطلب من الأمانة التنفيذية مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان دمشق المعدل، وتحديد الإجراءات والآليات المناسبة لذلك.

مرفق

إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ (المعدل والمعتمد في ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩)

إن المنتدى التشاوري الإقليمي الرفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية، المنعقد في دمشق من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩،

وقد ناقش تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (المسماة ههنا بالأزمة) على البلدان الأعضاء في الإسكوا،

وقد ناقش أيضاً الإجراءات الوطنية والإقليميّة والدولية المتخذة لمواجهة الأزمة، حيث جرى تبادل الآراء والتجارب بين الخبراء وممثلي البلدان الأعضاء في الإسكوا والمنظمات الإقليميّة والدولية،

وإنّ اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا التي عقدت دورتها السّادسة في بيروت يومي ٦ و٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩،

وقد ناقشت الإعلان بالتفصيل،

تعتمد الإعلان بعد إدخال التعديلات التي اتّفقت عليها خلال الدورة المذكورة فيصبح نصّه كما يلي:

١- الطلب من البلدان الأعضاء في الإسكوا اتخاذ الخطوات التالية للتصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

(أ) اتخاذ تدابير فعالة للتعويض عن مضاعفات الأزمة على اقتصاداتها، وبخاصة للتخفيف من آثارها على النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. وتختلف هذه التدابير تبعا لاقتصاد البلد المعني بها أو وضعه، من بلد مصدِّر للنفط، أو بلد ذي اقتصاد متنوع، أو من البلدان الأقل نمواً، أو بلد خاضع للاحتلال؛

(ب) اعتماد سياسة مالية توسّعية لتعزيز الطلب المحلي وتقليص فترة تباطؤ النمو الاقتصادي. وينبغي أن تتوافق الحوافز المالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا مع الأهداف الإنمائية الرئيسة، وأن يتم تنسيقها وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تستهدف السياسة المالية بشكل أساسي الآليات الخاصة بالبنية الأساسية، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والحماية الاجتماعية؛

(ج) اتخاذ تدابير لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون مع القطاع الخاص ودعمه، وخصوصاً في مجالات الاقتصاد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي القطاع المصرفي في البلدان الأعضاء التي تواجه انتكاسات رأسمالية وأزمات سيولة؛

(د) تشجيع الصناديق الوطنية والإقليميّة والدولية القائمة على توفير مزيد من السيولة للبلدان الأعضاء التي تواجه أزمات سيولة. فالمنطقة بحاجة إلى تلك الصناديق لكي تتمكّن من تمتين عملية التصدي للأزمة باتّخاذ التدابير اللازمة لتوفير التمويل الطويل الأمد للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المنطقة، وبالتّالي من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يتوجب على المؤسسات المالية توفير مخصصات في أوقات الرخاء لمعالجة الأزمات المالية؛

(هـ) تعزيز كفاءة الأطر التنظيمية في القطاع المالي من أجل خدمة الاقتصاد الحقيقي على نحو أفضل؛

(و) الترويج لزيادة التكامل الإقليمي، لاسيما في الشؤون النقدية والمالية، وتنسيق السياسات الرّامية إلى تحسين فعالية التّصدّي للأزمة؛

(ز) تشجيع صناديق الثروة السيادية في منطقة الإسكوا على زيادة استثماراتها في الاقتصاد الحقيقي في المنطقة، لاسيما في البلدان الأعضاء التي تتمتّع بميزة للمقارنة في مجالي الزراعة والصناعة؛

(ح) السعي بقوة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع الصادرات، والاستثمار في التكنولوجيا والهياكل الأساسية، وبالتالي زيادة فرص العمل؛

(ط) تسهيل التدفقات البينية للتجارة في البضائع والخدمات، وللأشخاص ورأس المال بين البلدان الأعضاء في الإسكوا من أجل تعزيز تكاملها الإقليمي؛

(ي) تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية؛

(ك) مراجعة السياسة التجارية وكيفية استخدامها بشكل أكثر فعالية بما يعكس حماية مصالح الدول من المنافسة غير المشروعة؛

(ل) تطبيق مفهوم الحوكمة الجيدة، بما يقصد به من شفافية ومراقبة ومساءلة، على مستوى الوحدات والمؤسسات، وعلى المستوى القومي؛

(م) التنسيق بين السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية وتيسير شروط الاقتراض؛

(ن) دعم القدرات الإنتاجية لدى البلدان الأعضاء في الإسكوا، من خلال تقديم حوافز ضريبية، وتخفيضات جمركية على المواد الخام والسلع الرأسمالية، وتيسير الإجراءات وتبسيطها. وقد تختلف هذه الحوافز من بلد إلى آخر وفقا لظروفه؛

(س) تقوية السياسات المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية بهدف ضمان العمل اللائق للجميع، بما في ذلك خدمات التوظيف، وسياسات فعالة لسوق العمل، والتأمين ضد البطالة، وسياسات مستدامة وملائمة للمعاشات التقاعدية، وبرامج تكميلية للتحويلات النقدية؛

(ع) دعم مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المنعقد في نيويورك من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وذلك من خلال تقديم مدخلات متعلقة بحاجات المنطقة والمساهمة الفعالة في المؤتمر على أعلى مستوى؛

(ف) اتخاذ إجراءات استباقية تضمن مساهمة البلدان النامية، لاسيّما منها البلدان الأعضاء في الإسكوا، على نحو أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد العالمي. فقد أثبتت الأزمة الحالية الحاجة إلى الإصلاح، وإلى انتهاج سياسة أكثر تمثيلاً وشرعية وبالتالي أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد العالمي. وهذا لا يمكن تحقيقه من دون مساهمة البلدان النامية في آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمي مساهمة فعّالة.

٢- دعم أنشطة الإسكوا والطلب من الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات التالية لمساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للأزمة على نحو أكثر فعالية:

(أ) تقوية وتعزيز دور الإسكوا في تمثيل حاجات المنطقة للتكيف مع الأزمة، ودورها في النقاشات التي تجريها لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة التعاون الفني وبناء القدرات (كالحلقات الدراسية، وورشات العمل، والبعثات التقنية، وغيرها) التي تضمُّ الهيئات المعنية في كل بلد (مثل وزارات الشؤون الخارجية، والتجارة، والمالية، والاقتصاد، وغيرها) وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاتساق على المستويين الوطني والإقليمي في المواقف التفاوضية بشأن القضايا ذات الأهميّة الاستراتيجية، مثل الأزمة الحالية؛

(ج) القيام بدور الوسيط في جمع البلدان الأعضاء مع المؤسسات المالية العربية والإسلامية المعنية من أجل تعزيز دور هذه المؤسسات في حل المشاكل الناجمة عن الأزمة أو تلك المتفاقمة بسببها.

باء- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

٤- وجّهت إلى حكومات البلدان الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) دعم جهود الإسكوا وأنشطتها على صعيدي تحرير التجارة الخارجية وتمويل التنمية، والتعاون معها في هذا المجال، لاسيما من خلال المساهمة من خارج الميزانية العادية في تمويل بعض الأنشطة التي تحظى باهتمام البلدان الأعضاء؛

(ب) التأكيد على أهميّة تسمية جهات تنسيق تابعة للجنة الفنية للتجارة والتمويل في البلدان الأعضاء من أجل التّخصص في شؤون التجارة الخارجية وتمويل التنمية؛

(ج) تزويد الأمانة التنفيذية للإسكوا بالبيانات والمعلومات والتطورات في مجال التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويل التنمية بهدف مساعدتها في إعداد تقارير ودراسات تفصيلية وتحليلية؛

(د) التأكيد على أهميّة حضور الاجتماعات الدورية التي تنظّمها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجالي التجارة وتمويل التنمية، والسّعي إلى إيفاد خبراء ومختصين في هذين المجالين لحضور هذه الاجتماعات؛

(هـ) العمل على دمج توصيات مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ضمن الخطط الإنمائية التي تضعها البلدان الأعضاء بغية ضمان تنفيذ هذه التوصيات تنفيذاً كاملاً؛

(و) النظر في إمكانية استضافة اجتماع الخبراء حول تطور المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة للتنمية الذي تنوي الأمانة التنفيذية عقده في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، والمساهمة في تمويله.

جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا

٥- وجّهت إلى الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاضطلاع بتنفيذ الأنشطة والخدمات في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، وتمويل التّنمية الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٣ بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي من برنامج العمل المقترح للإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ب) متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في نيويورك من ٢٤ ولغاية ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وكذلك متابعة توصيات مؤتمري مونتيري والدوحة بشأن قضايا تمويل التنمية؛

(ج) متابعة تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء في المجالات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) إدراج موضوعات السياسات التجارية في برامج العمل المستقبلية للإسكوا؛

(هـ) متابعة العمل على تطبيق مشروع النافذة الواحدة من أجل المساهمة في تسهيل التجارة وزيادة التبادل التجاري البيني.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى إعلان دمشق المنبثق عن المنتدى التشاوري الإقليمي الرّفيع المستوى حول تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية الذي عُقد في دمشق من ٥ ولغاية ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧- وفي هذا الإطار، أجرى المجتمعون مناقشة موسّعة تناولوا فيها مختلف التوصيات الواردة في الإعلان. فكانت لبعض المشاركين ملاحظات مفصّلة بشأن آليات تنفيذ الإعلان ومتابعته، وضرورة استكماله بإضافة بعض السياسات التفصيلية المتعلقة بالسياسات النقدية والحوكمة. كما أشاروا إلى أن الإعلان يشتمل على إجراءات متوسطة وطويلة الأجل حيث يتوقع استمرار الأزمة لفترة زمنية طويلة. كما لاحظت الوفود بأنّ الإعلان تطرق إلى العموميات بشأن الأزمة المالية، ولم يتوقف عند التفاصيل في بعض من بنوده. فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية بأنّ الإعلان يتضمّن بطبيعته العناوين العريضة للسياسات التي اقترحتها البلدان الأعضاء بشأن التصدي للأزمة، وأنّ المجال مفتوح أمام البلدان الأعضاء لكي تضع التفاصيل وتختار الآليات المناسبة للتنفيذ. وأضاف بأنّ الأمانة التنفيذية لا تمانع تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء بشأن متابعة التنفيذ ووضع الآليات اللازمة لذلك. وفي الختام، اتّفق المجتمعون على أن تقوم الأمانة التنفيذية بتعديل الإعلان في ضوء المقترحات المكتوبة الواردة من البلدان الأعضاء بحيث يعتبر الإعلان معتمداً بعد إدخال تلك التعديلات المتفق عليها. وستقوم الأمانة التنفيذية بمتابعة التنفيذ وتقديم المساعدة الفنية في هذا المجال حسب رغبة البلدان الأعضاء، وفي حدود الموارد المتاحة لها.

باء- عرض ما تم تنفيذه في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة الخامسة للجنة
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى وثيقتين على الشكل التالي:

١- متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة

٩- نظرت اللجنة في هذا الجزء استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3(Part I). فاستعرضت الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا تنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الخامسة، وتوزّعت إلى فئتين هما فئة التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء، وتلك الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. وقد أخذت اللّجنة علما بالإجراءات التي اتّخذت في تنفيذ التوصيات. ودعت البلدان الأعضاء إلى توفير الآليات اللازمة لتفعيل المشاركة في أعمال اللجنة والتمثيل، وكذلك في ضمان استمرارية التمثيل والتواصل بين الإسكوا والبلدان الأعضاء في قضايا التجارة وتمويل التنمية. وجرى التباحث في إمكانية تسمية جهات تنسيق لمتابعة نتائج أعمال اللجنة.

٢- التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا

١٠- نظرت اللجنة في هذا الجزء استنادا إلى الوثيقتين E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3(Part II) و(E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3(Part III. فأخذت علماً بالأنشطة التي جرى تنفيذها خلال فترة السنتين الممتدّة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩، والتي توزّعت على عدة محاور تمثلت في إعداد الدراسات، وتقديم المساعدة الفنية، وبناء قدرات البلدان الأعضاء والبلدان العربية الأخرى. ونوّهت اللجنة بدور الإسكوا في إطلاع البلدان الأعضاء على آخر مستجدات قضايا التجارة العالمية وتمويل التنمية.

٣- الخدمات الاستشارية والتعاون الفني

١١- تطرّقت اللجنة إلى الخدمات الاستشارية التي توفرها الأمانة التنفيذية للبلدان الأعضاء. فاستعرضت البرامج التدريبية والمهام الاستشارية التي قام بها المستشارون الإقليميون والخبراء خلال فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بإشراف الأمانة التنفيذية، وبناءً على طلب الجهات المعنية في البلدان الأعضاء. فقد تمحورت هذه الاستشارات حول السياسات والاستراتيجيات الوطنية والبرامج الإنمائية والسياسات القطاعية، بالإضافة إلى ورشات العمل الوطنية لرصد وتقييم فعاليّة المشورات الفنية ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

١٢- وأعرب المشاركون عن رغبتهم في الاستفادة من التعاون الفني الذي تقدّمه الإسكوا. وأكّدت الإسكوا على استعدادها للاستجابة لجميع الطلبات وتلبيتها قدر المستطاع.

جيم- التقدم المحرز في مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٣- نظرت اللجنة في هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/4، فاستعرضت نتائج وتوصيات اجتماع الخبراء حول مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في

بلدان منطقة الإسكوا الذي عقد في بيروت يومي ١٧ و١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأخذت اللجنة علماً بالقضايا المتعلقة بالسياسات التجارية التي تناولها المجتمعون، ومنها أثر هذه السياسات على التجارة والأداء الاقتصادي، والفرص والتحديات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليميّة كذلك، والعلاقة بين السياسة التجارية وأولويات التنمية.

١٤- ورأت اللجنة أنّ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية تستدعي إسراع البلدان الأعضاء في إعادة النّظر في سياساتها التجارية المتبعة ورصد تبعاتها على مجمل النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو والتنمية والتبادل التجاري. كما يشمل مراجعة إنجازات هذه البلدان في بناء قدراتها في مجالات الإنتاج والتصدير وخلق فرص العمل، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

١٥- من جهة أخرى، رأت اللجنة أنّ البلدان الأعضاء في الإسكوا قد دخلت في عدد من الاتفاقيات التجارية الإقليميّة. وهي تطمح في النفاذ إلى الأسواق إلاّ أنّها لا تزال تصطدم بالسياسات الحمائية في أسواق البلدان المتقدمة. ودعت اللجنة البلدان الأعضاء إلى الاستفادة مما تتيحه الاتفاقيات المتعددة الأطراف من وسائل وقنوات تساعد البلدان على حماية إنتاجها المحلي ونفاذ صادراتها إلى الأسواق الخارجية. كما دعتها إلى العمل على تعزيز الاتفاقيات الأقاليمية، لاسيّما منها اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأكّدت اللجنة على أهميّة تعزيز دور القطاع الخاص في وضع السياسات والاتفاقيات التجارية، وكذلك السعي لتوفير المعلومات التجارية والارتقاء بكفاءة التجارة. ورأت اللجنة أهميّة استمرار الأمانة التنفيذية في العمل على زيادة الوعي بقضايا السياسة التجارية، وتنمية القدرات، وتعميم الدروس المكتسبة على البلدان الأعضاء.

١٦- وركّزت المناقشات على أهميّة الاتفاقيات المتعددة الأطراف واتفاقيات تجارة الخدمات، وعلى ضرورة التوسع في مسائل الشفافية، والتطوير التقني، والجودة والتنافسية. كما طالب بعض المشاركين بالتّوسّع في الموضوع المتعلّق بكيفية تطوير مستوى التنافسية في القطاعات الإنتاجية، وكيفية تشجيع المؤسّسات الماليّة على تمويل التّجارة للنفاذ إلى الأسواق.

دال- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تطبيق توافق آراء مونتيري (تقرير حول أداء البلدان الأعضاء بعد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية)

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٧- استعرضت اللجنة هذا الموضوع استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/5 التي تتناول التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتيري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

١٨- وقد أخذت اللجنة علماً بالعمل الذي تقوم به الأمانة التنفيذية في مجال تمويل التنمية والتكامل الإقليمي من عقدٍ لاجتماعاتِ خبراء وورشات عمل، وإعدادٍ لدراسات ومنشورات في هذا المجال.

١٩- كما أخذت علماً بالإصدار السنوي لإدارة التنمية الاقتصادية والعولمة عن الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الاقتصادي في البلدان العربية، ٢٠٠٨ الذي تمّ إطلاقه في دمشق في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٠- وتركّزت المناقشات على الأزمة المالية وتدخل مؤسسات بروتون وودز (Bretton Woods) لمعالجتها. فهذه الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بدأت في البلدان المتقدمة وليس في البلدان النّامية. كما تناولت المناقشات موضوع الإصلاح الضريبي ودوره في دعم تمويل التنمية. فأكّد المشاركون على ضرورة إصلاح الأجهزة المسؤولة عن الضرائب، وتخفيض الضريبة المفروضة بهدف توسيع القاعدة الضريبية. وقد نوّهوا في هذا الإطار بالتجربة المصرية. وأكّد المشاركون على أهميّة الاستثمار في المشاريع الصغيرة التي تخلق فرص عمل، وفي البنية التحتية التي تدعم الاستثمار ككل.

هاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، وتمويل التنمية
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٢١- نظرت اللجنة في برنامج العمل الذي ستضطلع به الإسكوا خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، وتمويل التنمية. وقد أُعِدَّ هذا البرنامج وفقاً للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة في صنعاء من ٢٦ ولغاية ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

واو- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة للجنة
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٢- اتّفق المجتمعون على عقد الدورة السابعة للجنة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ في بيروت، وذلك ما لم يتقدّم أيّ من البلدان الأعضاء بطلب استضافة الدورة.

زاي- ما يستجد من أعمال
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٢٣- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها السادسة
(البند ١١ من جدول الإعمال)

٢٤- اعتمدت اللجنة في جلستها الختامية مشروع التقرير المقدّم عن دورتها السادسة، على أن تُدخل عليه التعديلات المتفق عليها.

رابعاً- تنظيم أعمال الدورة

ألف- المكان وموعد الانعقاد

٢٥- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها السادسة في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٦ و٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

باء- الافتتاح

٢٦- استهل جلسة الافتتاح السيد وليد النزهي، وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية، قطاع الاتفاقات التجارية في وزارة التجارة والصناعة في مصر، بصفته رئيس الدورة الخامسة للجنة. فشكر الإسكوا على تنظيمها أعمال اللجنة، والإدارات العاملة في الإسكوا على جهودها وأنشطتها.

٢٧- وألقى السيد نبيل صفوت، مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة، كلمة الإسكوا التي أشار فيها إلى أن انعقاد هذه الدورة يأتي في ظل الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالاقتصاد الدولي منذ خريف عام ٢٠٠٨. وأضاف بأنّ هذه الأزمة شكّلت تحدٍ حقيقي للاقتصاد العالمي، وترتّبت عليها تداعيات خطيرة في قضايا التجارة العالمية وتمويل التنمية في جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتطرّق السيّد صفوت إلى الآثار السلبية لهذه الأزمة على قدرة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أشار إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية قد تترك آثاراً بالغة على مجمل النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو والتنمية، ولاسيّما منها التبادل التجاري. وأعرب السيد صفوت عن خشيته من أن تتسبَّب هذه الأزمة بالعودة إلى الحمائية، ولاسيما في البلدان المتقدمة. وفي ضوء هذه التطورات، أكّد السيد صفوت على الحاجة إلى أن تقوم البلدان الأعضاء في الإسكوا بمراجعة السياسات التجارية المعتمدة وتقييمها، والنّظر في البدائل الممكنة. فينبغي أن تشمل هذه المراجعة الإطار العام لهذه السياسات، والغايات والأهداف التي قامت على أساسها، ومدى نجاحها في تحقيق تلك الغايات والأهداف، وإنجازات هذه البلدان في بناء قدراتها الإنتاجية والتصديرية، وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والآثار المباشرة وغير المباشرة لها على الأداء الاقتصادي، بما في ذلك مستويات النمو والإنتاجية والاستثمار والتوظيف. كما أشار إلى أهميّة العمل على تكامل السياسات التجارية مع السياسات الصناعية والإنمائية لما لهذا التّكامل من تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي والتجاري، والعمل على مراعاة الأهداف الإنمائية في السياسات التجارية وعلى توفير البنى التحتية والمؤسسيّة والتشريعية اللازمة لتعزيز التبادل التجاري.

٢٨- أما في مجال تمويل التنمية، فأشار السيد صفوت إلى الأزمة المالية التي بدأت تظهر ملامح تأثيرها على القضايا الرئيسة في هذا المجال، وخاصة القضايا المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الرسمية للتنمية وتحويلات العاملين، وقدرة البلدان على سداد ديونها الخارجية. لذا، أضاف السيد صفوت، أولت الإسكوا الأزمة المالية العالمية وآثارها على البلدان الأعضاء أهميّة قصوى. فاتّخذت عدداً من الإجراءات لمساعدة البلدان الأعضاء على التخفيف من آثار هذه الأزمة، ومنها إعداد مجموعة من الدراسات حول أثرها على القطاعات الاقتصادية المتعددة في بلدان المنطقة بما في ذلك أسواق المال والنفط. كذلك قامت الإسكوا واللجان الإقليميّة الأخرى التابعة للأمم المتحدة بإعداد تقرير مشترك حول آثار الأزمة على مختلف مناطق العالم. وتعكف الإسكوا حالياً على إعداد تقرير مفصّل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، حول سبل مواجهة هذه الأزمة في منطقة الإسكوا.

٢٩- ثم ألقت السيدة رفيف برو، رئيسة مركز المعلومات التجارية، في وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، كلمة راعي الدورة معالي وزير الاقتصاد والتجارة، السيد محمد الصفدي. فشكرت الإسكوا على تنظيم أعمال هذه اللجنة ورحبت بالوفود. ونوّهت السيّدة برو بجهود الإسكوا في مجالي تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية، وتمويل التنمية. وأشارت إلى أنّ البلدان الأعضاء في الإسكوا تواجه، ولو بنسب مختلفة، تحديات عديدة على المديين المتوسط والبعيد، ويتمثّل أبرزها في انخفاض أسعار النفط التي يتوقع أن تؤدي إلى انكماش في بعض البلدان، وبالتالي إلى تراجع في الاستثمارات ومنه إلى انكماش في الاقتصادات غير النفطية. كما أشارت إلى انخفاض في السيولة الداخلية، وتراجع الودائع، وارتفاع معدلات البطالة، وانكماش

حجم التجارة العالمية الأمر الذي يؤثر على صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا. فبلدان الإسكوا، أضافت السيدة برو، تعاني من ضعف في فعالية التمويل وفي استدامة التنمية.

٣٠- وأشارت السيدة برو إلى أنّ لبنان قد نجح في تفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية بفضل سياساته المالية والنقدية الحكيمة، وصغر حجم السوق، واعتماده على الاستثمارات المحلية والعربية. فعافية الاقتصاد اللبناني تعتمد على عافية الاقتصاد على الصعيدين العربي والإقليمي. أمّا أبرز السياسات التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية فهي السياسة المالية التّوسّعيّة التي تؤدي إلى توفير سيولة إضافية ترفع الطلب الداخلي والإنفاق الخاص والاستثمار، وتساهم في دفع العجلة الاقتصادية.

جيم- الحضور

٣١- حضر الدورة ممثلون عن تسعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا وهي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وحضرها أيضاً، بصفة مراقب، ممثلون عن البنك الإسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

٣٢- وفقاً للمادة ١٨ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية المعمول به في الأمم المتحدة". وبناءً عليه، تولى رئاسة الدورة السادسة السيد محمد بن ابراهيم الحيزان، ممثل المملكة العربية السعودية. وانتخبت اللجنة السيد وليد نبيل النزهي، ممثل مصر، والسيد فضل مقبل منصور، ممثل اليمن، نائبين للرئيس؛ والسيد محمد عرسان الزعبي، ممثل الأردن، مقرراً.

هاء- جدول الأعمال

٣٣- أقرّت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال بالصّيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

"١- افتتاح الدورة السادسة للجنة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- مناقشة واعتماد إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا.

٥- عرض ما تم تنفيذه في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة الخامسة للجنة:

(أ) متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة؛

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا؛

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا؛

(د) التعاون الفني والخدمات الاستشارية؛

٦- مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا.

٧- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٨- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، وتمويل التنمية.

٩- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة للجنة.

١٠- ما يستجد من أعمال.

١١- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة."

٣٤- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على مشروع تنظيم الأعمال لدورتها السادسة المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/L.2 بعد أن أدخلت عليه بعض التّعديلات.

واو- الوثائق

٣٥- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السّادسة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

الأردن

السيد محمد عرسان الزعبي
باحث متفرغ في مكتب المدير العام
دائرة الجمارك العامة
عمان، الأردن

السيدة منى نعيم عودة الله
مديرة مشروع الإنذار المبكر
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عمان، الأردن

الجمهورية العربية السورية

السيد خالد محمود سلوطة
معاون وزير الاقتصاد والتجارة
لشؤون التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة
دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيد حسام اليوسف
مدير عام
هيئة تنمية وترويج الصادرات
دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيدة شروق ياسين حسن
مديرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة
دمشق، الجمهورية العربية السورية

السودان

السيد بابكر محمد التوم بخيت
خبير ونائب رئيس
اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني
بمفوضية منظمة التجارة العالمية
الخرطوم، السودان

العراق

السيد قاسم عناية فرز
مدير عام
دائرة الاستثمار الحكومي
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
بغداد، العراق

قطر

السيد مفتاح جاسم المفتاح
مدير إدارة الإيرادات العامة والضرائب
وزارة الاقتصاد والمالية
الدوحة، قطر

السيد بدر أحمد القايد
مدير إدارة التدقيق العام
وزارة الاقتصاد والمالية
الدوحة، قطر

السيدة نور عبد الله الخليفي
رئيسة قسم شؤون المنظمات والعلاقات الدولية
وزارة الأعمال والتجارة
الدوحة، قطر

لبنان

السيدة رفيف برو
رئيسة مركز المعلومات التجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت، لبنان

السيد مالك عواضة عاصي
رئيس دائرة التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت، لبنان

لبنان (تابع)

السيد حسن محمود حمدان
مراقب ضرائب رئيسي، وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي
وزارة المالية
بيروت، لبنان

مصر

السيد وليد نبيل النزهي
وكيل الوزارة - رئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية، قطاع الاتفاقيات التجارية
وزارة التجارة والصناعة
القاهرة، مصر

السيد أيمن علي عثمان حسن
وزير مفوض تجاري
رئيس المكتب التجاري في السفارة المصرية في بيروت

السيدة منى الجرف
كبير اقتصادي - مكتب الوزير
وزارة التجارة والصناعة
القاهرة، مصر

المملكة العربية السعودية

السيد محمد بن ابراهيم الحيزان
مدير عام المنظمات والمؤسسات المالية الدولية
وزارة المالية
الرياض، المملكة العربية السعودية

السيد خالد ناصر العمير
الملحق التجاري
سفارة المملكة العربية السعودية في بيروت

اليمن

السيد فضل مقبل منصور
مدير عام الإدارة العامة للتجارة الخارجية
وزارة الصناعة والتجارة
صنعاء، اليمن

السيد علي يحي ناجي اليمني
مدير إدارة الدراسات الاقتصادية الكلية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
صنعاء، اليمن

باء- منظمات دولية وإقليمية بصفة مراقب

منظمة الأغذية والزراعة

السيدة سلام صعب
Programe clerk
مكتب منظمة الأغذية والزراعة
بيروت، لبنان

البنك الإسلامي للتنمية

السيد رمزي سهيل عثمان
مساعد مدير عام - إدارة الائتمان
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
جدة، المملكة العربية السعودية

الصندوق السعودي للتنمية

السيد علي سليمان الرفاع
مدير عام - إدارة تأمين التمويل وضمان الصادرات
البرنامج السعودي للصادرات
الرياض، المملكة العربية السعودية

السيد محمد بن ابراهيم العويرضي
باحث اقتصادي
الرياض، المملكة العربية السعودية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	٣	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/L.1
تنظيم الأعمال	٣	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/L.2
عرض ما تم تنفيذه في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة الخامسة للجنة	٤	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3
متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة	٤ (أ)	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3(Part I)
التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا	٤ (ب)	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3(Part II)
التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا	٤ (ج)	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/3(Part III)
مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا	٥	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/4
تمويل التنمية: التقدم المحرز في تطبيق توافق آراء مونتيري	٦	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/5
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية	٧	E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/6